

قانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠٠١

بربط موازنة هيئة ميناء دمياط

للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة هيئة ميناء دمياط للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ١٦٨٨٣٣ جنيه (فقط قدره مائة وثمانية وستون مليوناً وثمانمائة وثلاثة وثلاثون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٧٣٢٤٨٠٠ جنيه (فقط قدره ثلاثة وسبعين مليوناً ومائتان وثمانية وأربعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ٦٤٠٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٦٦٨٤٨٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٨١٦٥٧٠٠ جنيه (فقط قدره واحد وثمانون مليوناً وستمائة وسبعة وخمسون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٨٤٠٩٠٠ جنيه (فقط قدره ثمانية ملايين وأربعين وتسعة آلاف جنيه) كله فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٨٧١٧٦٠٠ جنيه (فقط قدره سبعة وثمانون مليوناً ومائة وستة وسبعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٣٩٤٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٧٧٧٦٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٨٧١٧٦٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وثمانون مليوناً ومانة وستة وسبعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٧٢٤٧٦٠٠ جنيه .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٤٧٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوظة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالخدمات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضمه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري والسوق الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠١ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر بمقتضى الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ
(الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠٠١ م) .

حسني مبارك

مشروع موازنة هيئة ميناء دمياط
لسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢

بيان		٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٢/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١
الاستثمارات الجارية:					
الأجرور	٦٤			
النفقات الجارية والتحولات الجارية		٦٤٨٦٦		
حملة الإيرادات الجارية حملة الاستخدامات الجارية		٧٣٣٦٧	٧٣٣٦٧	٧٣٣٦٧	٧٣٣٦٧
فائض العمليات الجارية:					
فائض حكومة		٨٤٠٩			
جملة الفائض		٨٤٠٩			
جملة الموارضة الجارية			٧٣٣٦٧	٧٣٣٦٧	٧٣٣٦٧
إيرادات الرأسمالية :					
استخدامات رأسالية متعددة		٣٩٤			
استخدامات استثمارية			٣٤٤		
الاستثمارات الرأسمالية:					
تمويلات رأسالية		٢٧			
من بنك الاستثمار القومي			٦٤٧		
قرض وتسهيلات ائتمانية كلها قرض		٦٤٤		
إجمالي الموارضة		١٢٨٣٣	١٢٨٣٧	١٢٨٣٣	١٢٨٣٧